



لقاء العد

فضيلة الشيخ
محمد بن عبدالله
ابن محفوظ بن معيدر*

أجرى الحوار
حمد بن عبدالله بن خنين

* القاضي الأسبق بمحكمة التمييز بمكة المكرمة .

بالرغم من أن بصره كفّ وعمره سنتان إلا أن نبوغه بُرز منذ نعومة أظفاره وتتفوق في الفهم والحفظ وأخذ قسطاً وافراً من علوم الشريعة. فحفظ القرآن الكريم ودرس على يد سماحة المفتى العالمة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ وأخيه الشيخ عبد اللطيف وسماحة الفتى العالمة الشيخ عبدالعزيز بن باز -رحمهم الله-. ثم أكمل دراسته النظامية فأصبح قاضياً في عدد من البلدات إلى أن صدر الأمر السامي بتعيينه قاضي تمييز وقد تولى الإمامة والخطابة في جوامع تلك البلدات التي يعمل بها بالإضافة إلى إلقاء المحاضرات والمشاركة في الندوات والإفتاء وكان له بحوث ومؤلفات تعد من المأثر الجيدة بجانب حسن تعامله وتواضعه وإسهاماته في حل المشاكل الاجتماعية التي تتصل بحياة الأمة فكان «مجلة العدل» السبق في زيارته في منزله بمكة المكرمة وإجراء حوار موسع تجلت فيه نظرته الثاقبة عما يدور في عالم القضاء وما يطرح من قضايا وتسليط الضوء على حياته العلمية والعملية ومأثره وجهوده في القضاء.. وإليكم ما دار معه من حوار :

وحفظ أربعة أجزاء منه، ثم درست في حلقة علي بن محمد بن خضير إمام مسجد باليمامة وحفظت على يده أربعة أجزاء أخرى.

ثم انتقلت مع والدي للعاصمة الرياض وأكملت حفظ القرآن كاملاً على يد صالح بن محمد آل مصبيح بإحدى الكتاتيب المجاورة لمسجد سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ في دخنة وكان عمري آنذاك ١٢ سنة. وبعدها درست على يد سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم ثلاثة الأصول وكشف الشبهات والتوجيه والعقيدة الواسطية وكان ذلك في مسجده وبيته في دخنة ثم درست على يد أخيه الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم آل الشيخ اللغة العربية والفرائض.

بعدها التحقت بالمعهد العلمي بالرياض وذلك بعد افتتاحه بعام ثم التحقت بكلية الشريعة بجامعة

■ نرحب بك فضيلة الشيخ ضيفاً على مجلة العدل أملين أن نحظى بذكرياتكم الجميلة عن نشأتكم وتعليمكم؟

- الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وبعد: في البدايةأشكر لكم هذه اللفة الكريمة في اللقاء بي.. ووصول مجلة العدل لداري يعتبر نوع من التقدير والتكرير لشخصي المتواضع. أما عن نشأتي فأعترف القاريء باسمي: هو محمد بن عبدالله بن محفوظ بن ناصر بن معيندر من قبيلة عائذ من عبيدة من قحطان من مواليد بلدة اليمامة بالخرج عام ١٣٥٧ هـ كُفَّ بصرى وعمري سنتان تربيت وعشت في كنف والدي ودرست في عدد من الكتاتيب حيث التحقت

وعمري ست سنوات بحلقة عبدالعزيز بن سعد العبيدي وتعلمت على يده قراءة القرآن

• كف بصره وعمره سنتان لكن نبوغه
جعله يعتلي مراتب موقعة

الشيخ محمد بن عبدالله بن معيندر

اللهـ. وعبدالعزيز
الشدوخي موظف في
المعارف (متقاعد).

■ حدثونا عن حياتكم

• حفظ القرآن وعمره ١٢ سنة ثم
درست على يد الشيخ محمد بن
إبراهيم وأخيه الشيخ عبداللطيف

الاجتماعية؟
- متزوج وقد رزقت والحمد لله من زوجتي الأولى - رحمها الله - بتسعة من الأبناء، خمسة أولاد وهم عبدالله وفهد وخالد (رجال أعمال) وسعد مهندس معماري في وزارة الدفاع ومعيندر بوزارة الداخلية، وء بنات وجميعهم متزوجين وأننا مستقر بحي العوالى بمكة مع زوجة أخرى.

■ فضيلة الشيخ امتعونا بسيرتكم العملية في القضاء؟
- بعد تخرجي لم أمر بمرحلة الملازمات ففي ٦/١٣٨٢ هـ عينت قاضياً في بلدة الحريق وتتابعها، لمدة تسع سنوات ثم انتقلت إلى بلدة ثادق وبقيت فيها عشر سنوات وفي ١/١٤٠١ هـ نقلت رئيساً لمحاكم حوطة بني تيم، واستمررت بها حيث كانت محكمة فطلبت تحويلها إلى رئاسة بحکم أنها تشرف على كتابة عدل الحوطة ومحكمة وكتابة عدل الحريق ومحكمة نعام ومحكمة وكتابة عدل الحلوة فتحقق ذلك. وفي ٩/١٤١٠ هـ نقلت إلى المحكمة المستعجلة بالرياض حيث مكثت بها مدة ستة ثم نقلت قاضياً في محكمة حوطة سدير لمدة ثلاثة سنوات ونصفاً. وفي عام ١٤١٥ هـ صدر الأمر السامي بتعييني عضواً في هيئة تمييز في مكة المكرمة وفي عام ١٤٢٦ هـ تمت ترقية على درجة رئيس محكمة تمييز وفي ٧/١٤٢٧ هـ تقاعدت عن

الإمام وتخرجت منها عام ١٣٨١ هـ فكانت نشأتي وتعلمي حافل بالجدية وطرق دروب العلم والمعرفة والتلقي من

محاضنها الأصلية فكانت حياة مليئة بالفائدة والتحصن الذين يرسخان العلم في النفوس و يجعلان المرء حسناً قوياً ضد الشبهات والأهواء فكان في زمني أن نتعلم العلم لنعمل به لا كما نجده في الحاضر لنيل الدرجات لدى البعض.

■ فضيلة الشيخ من تذكر من مشايخك وزملائك في العلم والعمل؟

- مشايخي كثُر في الكلية كان من أبرزهم سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز والشيخ عبدالرزاق عفيفي والشيخ صالح بن علي الناصر والشيخ مناع خليل القحطان والشيخ عبد القادر بن شيبة الحمد والشيخ حمود العلاء والشيخ راشد بن زنان والشيخ محمد الأمين الشنقيطي (رحم الله حيهم وميتهم).

أما زملائي فأذكر الشيخ صالح بن محمد القرعاوي قاضي تمييز في مكة (رحمه الله) والشيخ عبدالله بن محمد بن عبيد قاضي تمييز في مكة والشيخ عبدالرحمن بن جار الله قاضي تمييز في مكة، ومحمد بن نفيسة وعبد الرحمن العثمان ولافي بن إبراهيم وعثمان النجران ومقبل بن حمود الحربي (قاضي) وعلى الحواس وعبد الرحمن القفاري ومحمد بن عبدالرحمن

النهل - موظف بتعليم البنات (متقاعد) والشيخ عبدالله بن ناصر المزيني قاضي في تبوك - رحمه

• من أبرز مشايخي سماحة الشيخ ابن باز وعفيفي والناصر والشنقيطي

العمل.

حيث أمضيت قرابة ٤٥ سنة في العمل القضائي. وأتذكر أول راتب تقاضيته كان ٥ تقاضيته وأنا على رأس الـ وأحمد الله سبحانه زيادة اأني تقاضى الآن ٣٨٦٤٠رياً تعالى إظهاراً للنعمة التي وامتناناً ثم تذكيراً لأصحاب والحكومة الرشيدة أعزّ وتمكينه.

راتب تقاضيته كان ٩٧٥ ريالاً وأخر راتب تقاضيته وأنا على رأس العمل ٣٦٣٠ ريال وأحمد الله سبحانه زيادة الراتب بعد التقاعد حيث أن تقاضى الآن ٣٨٦٤ ريالاً وهذا فضل من الله تعالى إظهاراً للنعمة التي سبغها علينا الله فضلاً وامتناناً ثم تذكيراً لأصحاب الفضل من ولاة الأمر والحكومة الرشيدة أعز الله ونصرها بقوته وتمكينه.

■ هل كان هناك أعمالاً أخرى مارستموها بجانب عملكم؟

نعم. كنت أتولى إماماً وخطابة جوامع البلدان التي أعمل قاضياً فيها في الحرائق وثادق وحوطة بنى تميم والرياض وكنت أدرّس فيها عدد من طلبة العلم في الفرائض والفقه والحديث والتفسير وكان لي نشاط في مجال الدعوة وإلقاء المحاضرات والمشاركة في الندوات في عدد من مساجد تلك البلدان إلى جانب الإجابة على الأسئلة في مجال الاستفتاء بعد مغرب كل يوم، وكان لي جهد في حل المشاكل الاجتماعية التي تتصل بحياة الأمة والمشاركة في الحياة العامة والنزول في الميدان والتعاليم مع واقع الناس وهمومهم. وهذا واجب على كل فرد باستغلال أوقياته فيما يعود عليه بالنفع والأجر ويعود على مجتمعه بالصالح العام.

• توليت إمامه وخطابة جوامع البلادات التي عملت فيها قاضياً

■ هل لفضيلاتكم إسهام في مجال التأليف والبحث وما

القضايا المختلفة وسرعة إنجازها، وما قيام عدد من المشاريع التطويرية إلا دليل على خطط الوزارة في تطوير وتحسين مستوى الخدمة

والكفاءة، فبالإضافة إلى إدخال الحاسب الآلي في الأعمال الإدارية فقد تم تجهيز البوابة الإلكترونية للوزارة والتي تقوم بتفعيل الخدمات الإلكترونية الحكومية المقدمة للجمهور فالوزارة تسعى دائمًا لتحديث وتطوير كافة الإجراءات والأنظمة والرقى بها ومتابعة كل جديد ومفيد يخدم الجميع.

■ قضايا العفو تعتبر أحد أهم المواضيع التي تشغله الرأي العام مما يتطلب دراستها وإيجاد الحلول الملائمة للتعامل معها فما هو رأيكم في هذا الجانب؟

- دعا الإسلام إلى العفو والتسامح وفضله على القصاص قال تعالى: ﴿وَإِن تَغْفِلُوا أَفْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بِيَنْكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. والعفو حق ثابت للغافر يؤديه اختيارياً ابتعاء للأجر والثواب من الخالق عزوجل يقول تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَّا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّمَا لَا يَحْبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [الشورى: ٤٠]. ويمثل تشجيع المجتمع على التسامح وترسيخ ثقافة العفو أحد أهم مداخل إشاعة المحبة والودة بين الناس ويعزز في نفس الوقت قيم الإسلام الإنسانية. مما يتطلب إيجاد الحلول وطرح الروي والوقوف على كل ما يخدم هذا الجانب. فما عفا رجل عن مظلمة إلا زاده الله بها عزة.

وما تشجيع ولاة الأمر بشتى الطرق وشفاعتهم إلا دليل راسخ على تكريس قيم التسامح وخلق جو من

• تطوير الأداء في نظام الولاية على القاصرين يواكب المستجدات والمتغيرات

وأكثر قضية جاء فيها مدعى عليهم هي قضية سرقة حيث كان عددهم ١٧ شخصاً. ولعلني أذكر أن الكثير يتصور تأخير

القضايا في المحاكم وهذا في رأيي ناتج عن كثرتها وقلة عدد القضاة وتنوع موضوعاتها وتعدد الأطراف وأمور أخرى خارج الإرادة قد تطرأ في مجريات التقاضي.

■ يذكر أن من أسرتك عددًا من الأعلام، فهلا ذكرت لنا شيئاً من ذلك؟

- جـ والدي من جهة الأم الشيخ عبد الله بن محمد بن معيندر كان قاضياً للخرج في زمانه، وكان أحد الأعلام البارزين له مؤلفات منها (الرسائل النجدية) في مجلدات عدة. وغيرها من المخطوطات والمآثر. كما أن أخي لأب الشيخ محفوظ بن عبدالله بن معيندر رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المكر في بلدة اليمامة بالخرج وكان مفتياً في زمانه وأحد طلبة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ. وكان جدي محفوظ بن ناصر بن معيندر أميراً لليمامة بالخرج في ذلك الوقت.

■ ما رأيكم في التوسع في مجال تقنية الحاسوب الآلي وتطبيقاته وهل خدمت القطاع العدلي خلال خطط الوزارة الاستراتيجية؟

- كثرة الأعمال في المحاكم وكتابات العدل طريق إلى التوسع في مجال تقنية الحاسوب الآلي حيث انتهت الوزارة مستهدفة الرقي بالأداء وتسهيل الإجراءات والتعامل للتطور مع

• ضرورة الاستفادة من خبرات المتقاعددين المتميذين

الألفة والترابط بين أفراد المجتمع، وهذا يؤكد على نبل مواقف الرجلولة والشجاعة ويمثل روعة الروح الإنسانية. ففضيلة العفو يجب ترسيخها حتى تحكم علاقاتنا الاجتماعية المبنية على مبادئ شريعتنا السمحنة.

■ حقوق المتهم من أهم القضايا المطروحة اليوم والتي لا تزال هيئات الضبط والتحقيق لا تطبقه بصورة صحيحة فما تعليقكم على ذلك؟

- من أمعن النظر في التقرير الأول الذي أعدته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فبرى أنه اشتغل على عدة مطالب حقوقية وهي بمثابة الهيكل الأساسي لبناء منظومة حقوقية لضمان حقوق الإنسان.

وقد استبشر الناس بتنظيم الإجراءات الجزائية لكن إهملت أهم مواده عند القبض والاعتقال وعند التحقيق وكافة النصوص المهمة التي تحظر إذاء المقيوض عليهم جسدياً أو معنوياً. كما تحظر إذاء المقيوض عليهم جسدياً أو معنوياً.

إن إنسانية المواطن يجب أن تحرم ليكون عزيزاً في وطنه يدأ قوية في بنائه ولن يتحقق ذلك إلا إذا عولم إنسانياً حتى وهو منهم يخضع للتحقيق. فحق المجتمع محفوظ عبر التحقيق مع كل من يشتبه فيه أنه ارتكب جنحة أو جنائية دون الحاجة إلى مخالفة الأنظمة التي تحمي حقوقه. وهذا يؤكد قيمة ديننا ومبادئه وتطبيق أحكامه.

• مشروع النظام القضائي أعاد ترتيب المحاكم وتطويرها

■ ما هي مرئياتكم حيال جعل المنازعات التجارية ضمن القضاء العادي؟

- إن وضع المنازعات التجارية تحت مظلة القضاء العادي سوف ينتقل إليها الاختصاص بالمنازعات

التجارية سواء ذلك الاختصاص الذي تتصدى له الدوائر التجارية في ديوان المظالم أو ذلك الاختصاص الذي تتصدى له اللجان والهيئات الإدارية ذات الاختصاص القضائي ومنها مكاتب ولجان الفصل في منازعات الأوراق التجارية ومنها لجنة تسوية المنازعات المصرفية وسواء كان نقل الاختصاص يشتمل الاستعانة بالكوادر الحالية العاملة في الدوائر التجارية أو تعين كفاءات قضائية جديدة لهذه المهمة. فالأمر في نهايتها سيجعل المنازعات التجارية ضمن القضاء العادي. فكان هذا هو الوضع الصحيح والمناسب من خلال مشروع النظام القضائي المطور الذي أعاد ترتيب المحاكم سواء في القطاع العدلي أو في قطاع المظالم.

هذه الصيغة لنظامي القضاء وهيكلته سوف تتمر حال تطبيقهما العملي.

■ بدل السجن لها فوائد اجتماعية وتربيوية تساهمن على الإصلاح والاستقامة، فما رأيك في هذا التوجه؟ وهل يدخل في اتجاه القاضي بالنواحي التعزيرية؟ - بدل السجن ظهر في الآونة الأخيرة.. خاصة وجود قضايا تعزيرية على أحداث. قد يتضررون من إيداعهم السجن أو يكتسبون خبرات في مجال الجرائم من نزلاء عليهم قضايا كبيرة.

فلنجعل ذلك في باب الاجتهد. لكن تبقى مسألة ضرورة التنظيم وموافقة الجهة المسؤولة وولي

المستجدات ويستوعب
المتغيرات من أجل إدارة
وتتنمية الأموال بالنفع دون
المساس بأي ضرر

للمستفدين أمر تشكر عليه وزارة العدل.
فالنظام القائم والمتابع في بيوت المال كان
مناسباً في وقته وعندما دخلنا في عصر التطور
والتقنية وزيادة الطلب كان من الواجب البحث
عن نظام يناسب الواقع الحالي ويحفظ أموال
الهُصَّر (الأيتام) والمعتوهين الذين لا ولد لهم
والغائب الذين لا وكيل لهم وأموال الجاهلين الذين
لا يعرف أصحابها والأموال التي يتنازع عليها.
وأدرك اهتمام الوزارة بالأعمال الإدارية والمالية
لبيوت المال في المحاكم ومتابعة أدائها وتلقيها
بجميع القرارات والتعاميم وإعداد الدراسات
التنظيمية والبحوث المتعلقة ب أعمال بيوت المال
ومراجعة وتوثيق حركات بيوت المال ومراجعة
أدوار الاستعلام ورفع المستوى المعرفي لمنسوبيها
في كافة الأنظمة والتعليمات.

■ التسجيل العيني للعقار أحد السمات البارزة في
تطوير العمل الإجرائي. فما دور ذلك في الناحية
القضائية من حيث قوة الإثبات وحماية الحقوق؟
- التسجيل العيني للعقار هو تحصيص
صحيفة في السجل العقاري لكل وحدة عقارية
توضح فيها الموقعا والأطوال والمساحة وكافة
البيانات الالزامية حيث تعتبر وثيقة حقوقية لا
يجوز الطعن في بياناتها بعد انتهاء الآجال المحددة
للطعن المنصوص عليها في
النظام الذي جاء محكماً
لتحفظ به الحقوق وتحمي
به الملكيات.

٤٠ من المحامين من هو على درجة علمية عالية وخبرات قضائية

الأمر. لكي يكتب له
النجاح ويتحقق الفائدة
المرجوة من تنفيذه.
فالتطبيق مسألة قد لا

تصل لدرجة الكمال، لصعوبة التعامل مع مثل هذا
الاجتهاد، فيفقد الحكمة الذي حُكم بموجبه من
أجلها، ثم أن الأحكام جاءت لتكون رادعة وهذا
العنصر قد يفتقد في تلك البدائل. لذا لا بد من
دراسة مستفيضة والخروج بنتائج تحفظ للقضاء
قوته وهيبته.

■ ما هي نظرتك حيال التقاعدin الذين لا يزالون في
قوة نشاطهم؟

- حقيقة لا مراء فيها ولا جدل ضرورة
الاستفادة من خبرات التقاعدin المتميزين الذين
لا تزال قوة نشاطهم في العطاء وذلك بتتمديد عملهم
بضع سنوات عن طريق التعاقد. أو رفع سن
التقاعد لتمكن فئة من مواصلة عملها. والمجال
مفتوح للراغب للتقاعد المبكر لمن أراد ذلك. مما
 يجعل النظر في هذا الأمر واجب محتم.

فكثير من الأسر لا تزال بحاجة إلى دخل عائلتها
حيث أن الاعتماد على راتب التقاعد قد لا يكفي
خاصة في ظل تلك الظروف المعيشية الصعبة.
وأتوجه بهذا الأمر إلى أصحاب القرار لسرعة
التجاوز الذي سوف يعود بالنفع على الوطن
والمواطن.

■ ما هي نظرتكم في تطوير الأداء بإيجاد نظام للولاية
على القاصرين بدلاً من
بيوت المال التي عايشتها
خلال عملكم؟
- إيجاد نظام يواكب

٤١ الأحكام جاءت للردع وهذا العنصر يفقد في بدائل السجن

لكن يبقى تعاون
الجهة والمواطن في
العلامات الدالة على
العقار على الطبيعة

ومصداقية البيانات والمعلومات المطلوبة أثناء
القيام بأعمال المسح والتحديد وخلافهما. والرجوع
إلى النظام فيه مزيد من المعلومات التي تخدم
المتلقى والموافق عليه بموجب المرسوم الملكي رقم
م ٦ / ٢١١ / ١٤٢٣ هـ حيث تختص وزارة
العدل ووزارة الشؤون البلدية والقروية بهذا
التنظيم الذي سوف يعود بالنفع بحول الله وقوته.

■ يرى بعض المحامين أن بعض القضاة يصفونهم
بالنظرة الدونية. فهل لا زالت نظرة القاضي قاصرة
تجاه المحامي؟

■ ندرك تماماً أن المحامي الآن على دراية وعلم
ومعرفة قد تفوق القاضي لأنه مطلوب منه الإلمام
بشتى التفاصيل كما أن المحامين على درجة
علمية وخبرة قضائية مما يجعل الاحترام
المتبادل.. لكن أن يقع شيء من هذا النوع الذي
ذكرت فقد يكون من سوء الفهم لدى البعض أو
جراء ضغوط العمل أو من باب الغوفية التي تطرأ
أثناء التقاضي لكن يبقى المحامي بمكانته
وشخصيته الاعتبارية التي فرضها النظام وجعله
عوناً للقاضي وسنداً لموكله فالجميع يعملان
لمصلحة تحقيق العدالة التي ينشدها الجميع.
نسأل الله أن يجعل العمل خالصاً لوجهه الكريم.

الثاني؟
- المتبع لمسيرة مجلة
العدل يجدها تركز على
الجانب الفقهي والقضائي

من خلال البحث المنشورة وأتمنى التوازن في
النشر من خلال هذين الموضوعين فكلاهما مكملاً
للآخر لكن أتمنى أن يغلب الجانب القضائي
الإجرائي لتعلم الفائدة من خبرات القضاة السلف
للقضاة الخلف وتكون نبراساً يهتدى به القاضي
في ممارسته. كما لفت نظري نشر الأنظمة التي
نحن بأمس الحاجة إليها والتي يستفيد منها الكل.
كما أن إبقاء الضوء على تاريخ القضاء والمحاكم
في نوع من توثيق المعلومة للرجوع إليها وقت
الحاجة. كما أطلب زيادة التركيز على مناشط
مجلس القضاء الأعلى ومحاكم الاستئناف مقارنة
بوزارة العدل والمحاكم.

■ هل من كلمة أخيرة في هذا اللقاء الماتع؟

-أشكر لكم هذه اللحظة المباركة وأشكر القائمين
على المجلة وأتمنى لهم عشر سنوات مديدة
صادورها وأتمنى لهم التوفيق والسداد. كما أشكر
ل العالي وزير العدل كافة الجهود التي يبذلها في
سبيل تطوير كافة قطاعات وزارة العدل وما
وصلت إليه من هذا التطور الحافل وجود التنظيم
وتشريع الأنظمة وكل ما يخدم الشأن القضائي
والعدلي المواكب لنهاية المملكة وعلو شأنها في
المحافل الدولية بقيادة خادم الحرمين الشريفين
وحكومته الرشيدة.

نسأل الله التوفيق
والسداد والحمد لله رب
العالمين وصلى الله على نبينا
محمد وآله وصحبه وسلم.

هـ أتمنى أن يغلب الجانب القضائي الإجرائي
في موضوعات المجلة لتعلم الفائدة

■ أهنى أسرة المجلة على مرور عشر سنوات
من صدورها وأتمنى لها التواصل لخدمة
القضاء والاجتهد والبحث العلمي

■ ماذا لفت نظركم في
موضوعات وأبواب المجلة
وما تودون طرحه من أفكار
جديدة لتطويرها في عدتها